النحو المعقول

للدكتور محمد كامل حسين

قدم الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين عضو المجمع هذا البحث الى مجلس المجمع ، فرأى المجلس قبل ابداء الرأى فيه أن يحيله على لجنة الأصول لدراسته وتقديم تقريرها فيما حواه من أفكار وما انتهى اليه من نتائج .

وقد رأت المجلة أن تنشر هذا البحث ، ولما يزل بين يدى لجنة الأصول ، لكى تتيح لقرائها فرصة النظر فيه ، والتعليق عليه وترحب المجلة بما تتلقاه من تعليقات فى حدود البحث العلمى]

مقدمة

ليت علىّ بن أبى طالب قال لأبى الاسود الدولىّ « انح هذا النحو . ارفع الاسم بالخبرية . وانصبه بالتكملة . وجره بالحروف أو الإضافة . أما الفعل فارفعه حيث لا يكون منصوبا بالغائية أو مجزوما بنقص أو شرط . واجعل بناء الكلمات التى لا تعرفها على نسق ما تعرفه من مأثور القول » . !

إذن لكانت الفصحى اليوم سهلة على جمهور المتعلمين والمثقفين ، ولكانت صحة الكلام ميسرة على أكثر الناس .

وليتَ سيبويه قال فى كتابه « إنى رجل علم لا يعنينى إلا فهم ما يعرض لى . والخليل رجل علم كذلك يرد الأمور كلها إلى الحساب . وتصادف أننا جميعا اتخذنا اللغة ميدانا تظهر فيه نزعتنا العلمية . وليس الغرض من كتابى هذا أن أرشد الناس إلى الكلام الصحيح ، بل غايتى منه فهم نظام اللغة وسيضل به من يظن أنه أصل يقاس عليه القول المأثور . والحق أن يقاس ما فيه ببليغ القول ، فإن خالفه فذلك دليل على أن قواعده قاصرة . فإذا اهتديتم به فخذوه وإلا فدعوه . ولايقومن بعدى من يشرح غوامضه أو يتعمق فى تفصيلها . فذلك لا يزيد فى اهتداء الناس به إلى صحة الكلام ولا يزيد فى فهمهم علم اللغة » .

وليتَ ابن جنى قال « إنما أنا فيلسوف قبل أن أكون لغويا . وغرضى من كتبى هذه أن أجد تعليلا لقواعد اللغة كما كان يفعل فلاسفة الإغريق بالعلوم كلها . والتعليل الفلسفى قد يكون بارعا وهو مع ذلك خطأ . وسيقال فى يوم من الأيام إن الفلسفة أن تجد تعليلات واهية لما يعرفه الناس بالبداهة . ولكن

هذه صناعتى . وقد لا يكون لتعليلاتى سند من تاريخ اللغة أو تطورها . ويكفينى أن يكون التعليل منطقيا ولو صار بذلك غير معقول أحيانا . وليس على من يريد معرفة الصواب فى اللغة أن يعرفوا هذه التعليلات فهى لا تفيدهم فى ذلك شيئا »

لو فعل سيبويه وابن جنى ذلك لظلت كتبهما الرائعة موضع درس الباحثين فى أساليب التفكير عند العرب فى ذلك العهد .

وليتَ الناس قالوا لابن مالك ألفيتك هذه أحاجى وألغاز وهى لا تدل إلا على قدرتك الفائقة على نظم ما لا يصح نظمه « ولا فائدة منها إلا أن تجعل الطلاسم مقبولة عند بعض الناس . وقد يعجب بها من يستهويهم هذا اللون من التأليف ، دون أن يتعلم بها أحد صواب الكلام » . وليتهم قالوا له « إن ألفيتك يضيق بها النظر اللغوى فتحجب عن الدارسين لها الآفاق الواسعة للغة » .

لو فعلوا ذلك لكانت الألفية اليوم مخطوطا واحدا فى مكتبة واحدة فى قطر بعيد لا يبحث فيها إلا المنقبون عن الآثار القديمة والحفائر .

وليتَ الناس قالوا للنحاة « إن نحوكم هذا عقبات وعثرات وقيود . مثلكم كمثل من يضع قواعد معقدة لركوب الخيل . لا تمنع العارف بها أن تدق عنقه عند أول ركضة . ودقة قواعده تجعل المتكلمين بالفصحى دائمى الشك فى صحة كلامهم ، عديمى الثقة بأنفسهم ، لا يقدمون على قول حتى يتذكروا قواعده ولا ينطقون بكلمة حتى يرجعوا إلى المعاجم . وكل ذلك يمنع الفصحى أن تكون طبيعية » .

* * *

ليس من المستحيل أن نضع للفصحى قواعد جديدة تكفل لنا صحة الكلام من غير طريق النحو القديم . والقواعد الجديدة ليست تيسيرا للنحو القديم ولا إيضاحا له ، وليست شرحا لغوامضه . وإنما هى بديل منه ، إذ هى تقوم على أسس تختلف اختلافا جوهريا عن الأسس التى أقام عليها النحاة علمهم منذ إثنى عشر قرنا . وأرجو أن لا يقال إن هذه القواعد لم يعرفها الجهابذة من علماء العربية ، أو أنها خطأ أو ناقصة ، وأرجو ألا يقال أنها لا تحل مشاكل النحو العويصة التى لا تعرض للكتاب والادباء ، والتى اخترعها النحاة اختراعا . مثل الذين يقولون بذلك مثل الذين يرفضون

العمل بالالات الحاسبة لأنها لا تطابق ما عرفه القدماء من قواعد الجمع والطرح. ولا مفر من الأخذ بالجديد إذا ثبتت فائدته . ولو أن العالم رفض الأخذ بالأرقام العربية واحتفظ بالأرقام الرومانية لظل فى ظلام الجهل حتى اليوم .

ولنذكر أن اللغة هى الاصل وأن استخلاص القواعد عمل تنظيمى قام به القدماء مهتدين فى ذلك بأسلوب عصرهم فى التفكير ، وتصورهم لما يجب أن تكون عليه علوم اللغة . وليس حراما على غيرهم أن يضع نظاما آخر يحقق هذه الغاية ولا يمس أصول العربية فى أمر ذى بال . ولنذكر أن السليقة اللغوية كما فهمها الأقدمون خرافة . وأن اللغة احتذاءٌ وقياس وذوق . وكل كلام له سند من أحد هذه الأمور الثلاثة يجب أن يعد صحيحا وإن خالف القواعد الوضعية .

ولنذكر أن اللغة ظاهرة طبيعية . ونظامها على ذلك يجب أن يكون بسيطا غير معقد . وكثرة القواعد التفصيلية تدل على أن واضع النظام لم يتبين الأصول الكبرى لصحة الكلام . والقواعد المعقدة تدل بتعقيدها على أنها غير طبيعية ، وعلى أنها لم تكن فى يوم من الأيام رائدة المتحدثين باللغة . والأصل فى القواعد الطبيعية الخصبة أن تكون شاملة مرنة . ويجب فوق كل شىء أن تكون ذات مغزى ، وأن تدل على فروق فى المعانى يريدها المتكلم . وكل قاعدة لا تحمل دليلا على فروق فى المعانى لا تكون إلا عبئا ثقيلا ينوءُ به الدارسون ولذلك نراهم يتجاهلونها بعد قليل ، لضمورها فى أذهانهم . والتعقيد يفقد القواعد فائدتها الأولى وهى هداية المتكلم إلى الصواب فتصبح قيودا وأغلالا وعقبات يتعثر فيها المتكلمون ، فتعوقهم عن الانطلاق فى التفكير ، وتفقدهم ثقتهم بانفسهم لكثرة ما يقال لهم هذا خطأ وهذا يحتاج إلى تأويل . وكثرة القواعد تجعل المتكلم يفكر فيها ويتذكرها عند كل خطوة يخطوها أكثر من تفكيره فى موضوع الحديث .

ليست اللغة العربية بدعا بين اللغات ومن المستحيل عقلا أن يكون فصحاءُ العرب ألموا تلقائيا بهذه القواعد مهما تكن سليقتهم مبرأة من كل عيب . والواقع أن قواعد اللغة العربية بسيطة جدا يمكن الإلمام بها بعد درس غير مرهق ولا يحتاج المتعلم بعد ذلك إلا إلى المرانة

على تطبيق هذه القواعد الشاملة فيستقيم بذلك لسانه دون عناءٍ كبير .

ولا يجوز لنا أن ننكر أن العربية الفصحى فى أزمة ، وأن المحاولات التى بذلت منذ نحو قرن لحل هذه الأزمة لم تصادف إلا نجاحا ضئيلا . وبعض العيب فى ذلك يقع على أسلوب التعليم . ولكنى أعتقد أن أكثره يرجع إلى طبيعة القواعد التى لم يعد يستسيغها المحدثون . وجمهور المتعلمين لا يرون أن يقضى الإنسان حياته عاكفا على شىء لا يرى فيه فائدة له فى ميادين الفكر والتعبير . وعلماء اللغة يصرون على تحريم كل جديد بل كل تجاوز فى صغيرة أو كبيرة . والأدباء فى العالم كله يتنافسون فى وضع ألفاظ جديدة وأساليب جديدة تكون لها دلالة خاصة . وهذا موضع فخرهم . أما كتاب العربية فقد حرم عليهم ذلك .

وأعود فأقول إنى لا أدعو إلى تغيير فى مقاييس الصحة فى العربية الفصحى . وإنما أقول أننا نستطيع وضع قواعد بسيطة جدا يمكن أن يلم بها المتعلمون فى وقت قصير فيتجنبوا اللحن فى أكثر كلامهم .

الإعراب

الأصل فى الإعراب ـ وهو تغير حركة أواخر الكلمات ـ أن يعين على وضوح المعنى وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذى يحدد الإعراب .

والكلمات التى لا يتغير مدلولها مهما يكن وضعها فى العبارات المختلفة لا يلحقها الإعراب كالفعل الماضى وحروف الجر . وبعض كلماتٍ أخرى مثل قط وعوض وقبل وبعد .

والعرب ، كغيرهم من الأمم ، تكلموا لغتهم معربة قبل أن يعرفوا قواعد الإعراب . ولا نزاع أن رائدهم فى صحة الإعراب لم يكن إلا معانى العبارات وضرورة التفريق بين التراكيب المتشابهة . وكل ما عدا ذلك من القواعد دخيل على اللغة .

وهناك ست قواعد أساسية للإعراب :

الاسم :

يرفع الاسم المتحدث عنه والخبر المتعلق به .

ويجر الاسم المضاف إليه والمسبوق بحرف جر .

وينصب الاسم فى ما عدا ذلك حيث يكون مكملا للخبر .

الفعـــل :

يرفع إذا أُريد به تقرير حدث بعينه .

وينصب على الغائية كأَن يكون غرضا أَو نتيجة لحدث سابق أَو أَن يكون نفيا لحدث فى المستقبل . وبعد حرف أَن .

ويجزم إذا أَصاب الحدث نقص ، كأَن يكون نفيا فى الماضى . أَو فعل أَمر ، حيث لا يقع الحدث إلا إذا أُطيع الأَمر . أَو أَن يكون الحدث معلقا وقوعه على حدث آخر وهذا هو الشرط .

رفع الإسم

القاعدة :

يرفع الاسم المتحدث عنه[1] والخبر المتعلق به وما يتبع ذلك من أَوصاف أَو معطوفات كما فى الأَمثلة الآتية :

الجملة	المتحدث عنه	الخبر	ملاحظات
قام محمد	محمد	قام	لا يؤثر التقديم أَو التأْخير فى إعراب المتحدث عنه .
محمد قام	محمد	قام	الفرق بين هذه الجمل بلاغى وليس إعرابيا .
محمد قائم	محمد	قائم	التقديم والتأْخير والنفى والاستفهام
ما محمد قائم	محمد	قائم	لا يؤثر فى الاعراب[7] .
هل قائم محمد	محمد	قائم	

الجملة	المتحدث عنه	الخبر	ملاحظات
ما قام إلا محمد	محمد	قام	الاستثناء لا يغير من إعراب المتحدث عنه .
ما محمد إلا قائم	محمد	قائم	أو الخبر[٣]
كتب الكتاب	الكتاب	كتب	الكتاب متحدث عنه .
المؤلفة قلوبهم	قلوبُهم		المتحدث عنه القلوب .
الحسن خلقه	خلقه		المتحدث عنه الخلق .
كان محمد قائما	محمد	كان قائما	الواقع أن كان هى الخبر وقائما تكملة منصوبة . ولا داعى لانفراد كان وأخوتها باحكام خاصة[٤]

الشذوذ :

إن محمد قائم	محمدا	قائم	ينصب المتحدث عنه لان الضمائر التى تلى هذه الكلمات منصوبة فجرت العادة أن ينصب ما بعدها وإن كان متحدثا عنه[٥] .

مواضع أخرى للرفع :

يا محمد يا رجل يا أيها الرجل	المنادى الحقيقى يجب أن يكون مقصودا بذاته وهو مرفوع وينصب فى غير ذلك[٦] .

علامات الرفع :

الضمة	فى الغالب	جاءَ محمد
الالف والنون أو الالف فى المثنى		جاءَ الصاحبان وجاءَ صاحباك
الواو والنون أو الواو فى جمع المذكر السالم		جاءَ المسافرون وجاءَ حافظو القرآن
الواو	فى الاسماءِ الخمسة	أبوك وأخوك

والضمة لا تظهر فى قولنا جاءَ القاضى وجاءَ قاضى حلب وهذا هو المرعى وهذا مرعى السعدان .

وتقول جاءَ قاضٍ . وهذا مرعًى .

جر الاسم

مواضع الجر :

أن يكون الاسم مضافا إليه اسم قبله	كتاب محمد
أن يسبقه حرف جر	من محمد
أو حرف قسم	والله وتا الله
أو واو رب	وقاتِم الأعماق (٧)

علامات الجر :

الكسرة	فى الغالب	من الرجال والنساءِ
الياءُ والنون أو الياءُ	فى المثنى	أى القولين وخير من صاحبيه
الياءُ والنون أو الياءُ	فى جمع المذكر السالم	رب العالمين هو من حافظى القرآن
الياءُ	فى الاسماءِ الخمسة	أبيك وأخيك

الكسرة لا تظهر فى مثل من القاضى ومن قاضى حلب وفى إلى المرعى أو إلى مرعى السعدان .

ويقال من قاضٍ ومن مرعًى .

الشذوذ :

يكون الجر بالفتحة فى الأسماء الممنوعة من التنوين وهى :

١ ـ من الصفات ما كان على وزن أحسن وأحمر وبيضاء وسكران تقول مررت بأحسن منهم .

٢ ـ من الأعلام ما كان :

(ا) أعجميا	مررت بيعقوبَ
(ب) على وزن الفعل	مررت بيزيد
(ج) مؤنثا	مررت بعائشة
(د) أو على صيغة التأنيث	مررت بطلحةَ
(و) أو على وزن عثمان	مررت بعثمان

٣ ـ من الجموع ما كان على وزن شفَعاء وأنبياء ومفاتح وصهاريجَ على أن شذوذ هذه الكلمات عن غيرها من كلمات اللغة مقصور على حالة خلوها من أل والإضافة . عند ذلك يمتنع تنوينها وتجر بالفتحة . أما إذا لحقتها أل أو الإضافة فلا شذوذ فيها وتجر بالكسرة كغيرها من الأسماء .

فتقول : مررت بالأصدقاء . ومررت بأصدقائِك على حين أنك تقول : مررت بـاصدقاءً لنا .

أشياء :

حار النحويون فى تعليل جر أشياء بالفتحة فى قوله تعالى (لا تسألوا عن أشياءَ إن تبد لكم تسؤكم) . وعندى أن السبب هو أن بعدها « إن » وليس من جميل القول أن نقول « عن أشياءٍ إن » . وفيه دليل على أن الذوق أدق وأرقى من القواعد .

نصب الاسم

ينصب الاسم إذا كان تكملة للخبر كأن يكون بيانا لما وقع عليه الحدث أو توكيدا له أو تحديدا لزمانه أومكانه أو هيئته أو حاله أو سببه إلى غير ذلك من الأغراض التى لا داعى لتحديدها . ويكفى فى النصب أن لا يكون الاسم متحدثا عنه ولا خبرا له ولا مجرورا ولا وصفا ولا معطوفا على مرفوع أو مجرور .

الجملة	المنصوب	ملاحظات
كتب محمد كتابًا	كتابًا	وقع عليه الحدث وهو الكتابة
منجزٌ وعده	وعدَه	وقع عليه الانجاز
حَذِرٌ أُمورًا	أُمورًا	وقع عليها الحذر
الكاتبُ الكتابَ	الكتابَ	أَل والتنوين والإضافة إلى ما بعدها
هو كاتبٌ كتابًا	كتابًا	تجعل وظيفة الكلمة فى الجملة منتهية
إغاثتُكَ البائس	البائسَ	ويكون ما بعدها تكملة منصوبة . أما إغاثة البائسِ فبالإضافة
جاء محمد صباحًا	صباحًا	بيان الزمان
قام محمد احتراما لك	احتراما	بيان السبب
انطلق انطلاقا	انطلاقا	توكيد
جاء محمد مرجعَه من السفر	مرجعَه	بيان الزمان
سجدوا إلا إبليسَ	إبليسَ	الاستثناءُ تكملة للخبر وليس من صميمه
جاء محمد أمامَك	أمامَك	بيان المكان
كان محمد قائما	قائما	كان وأخواتها لا تنصب خبرها لخاصية فيها بل ينصب لأنه تكملة

وينصب الإسم كذلك حين لا يراد منه أن يكون متحدثا عنه أو خبرا له :

الجملة	المنصوب	ملاحظات
الجهاد الجهادَ	الجهادَ	الجهاد ليس متحدثا عنه
ما أحسنَ السماءَ	أحسنَ	المراد التعجب لا الإخبار
عليكم أنفسَكم	أنفسَكم	أنفسكم ليست متحدثا عنه
سرت والنيل	النيلَ	لا يمكن أن يكون النيل عطفا على التاء في سرت فليست متحدثا عنه .

علامات النصب :

الفتحة	فى الغالب	كتب محمد كتابا
الياءُ والنون أو الياءَ	فى المثنى	أكرم محمد الصديقين وصديقيه
الياءُ والنون أو الياءَ	فى جميع المذكر السالم	يعذب الله الظالمين وظالميك
الياءُ	فى الأسماءِ الخمسة	أبيك وأخيك

الشذوذ :

ينصب بالكسرة جمع المؤنث السالم . الحسناتُ يذهبن السيئاتِ .

الفعـــل

الفعل الماضى :

الفعل الماضى لا تتغير حركة آخره لأن معناه ليس قابلا للتغير باختلاف التراكيب .

وصيغته ثابتة وإن اختلفت باختلاف الضمائر :

كتبتُ	كتبتَ	كتبتِ	كتبت	كتبتْ
كتبنا	كتبتُم	كتبتُنَّ	كَتبوا	كتبتنَّ

الفعل المضارع :

(١) الرفع : يرفع الفعل المضارع إذا أُريد به تقرير حدث بعينه : الأرض تدورُ .

علامات الرفع : فى الأفعال السليمة الضمة. والألف والنون فى المثنى. والواو والنون فى المذكر السالم يكتبُ ويكتبان ويكتبون .

فى الأفعال المعتلة للرفع نماذج خاصة . انظر جدول الصرف .

(٢) النصب : ينصب الفعل المضارع إذا دل على أن الحدث غرض أو نتيجة أو غاية لحدث سابق [١٢] أو دل على نفى المستقبل وبعد أن .

الجملة	الفعل المنصوب	ملاحظات
جئت كى أكرمَك	أكرمَك	
جئت لأُكرمَك	أكرمَك	
جئت حتى أكرمَك	أكرمَك	منصوبة لأنها غاية لما قبلها
ألا تزورنى فأُكرمَك	أكرمَك	
ليتك تزورنى فأُكرمَك	أكرمَك	
تزورنى إذن أكرمَك	أكرمَك	الإكرام هنا نتيجة للزيارة فالنصب لا يتعلق بكلمة إذن وإنما يتعلق بأن ما بعدها نتيجة لما قبلها .
أو أبلغَ المنى	أبلغَ	بلوغ المنى غاية .

وكذلك ينصب الفعل بعد أن ولن فتقول : «أنك لن تخرقَ الأرض» وتقول : «أن تصدقَ خير لك » .

علامات النصب : فى الأفعال السليمة : الفتحة . الألف فى المثنى لن يكتبا والواو فى الجمع لن يكتبوا .

في الأَفعال المعتلة   تكون الفتحة فى آخر الصيغة الخاصة
انظر جدول الصرف .

(٣) جزم الفعل : يجزم الفعل إذا دل على حدث ناقص كأَن يكون نفيا
للماضى أَو فعل أَمر لا يقع إلا إذا أُطيع . أَو دل على حدث
معلق وقوعه على حدث آخر وهذا هو الشرط .

الجملة	الفعل المجزوم	ملاحظات
لم يحضرْ	يحضرْ	نفى الماضى
لما يحضرْ	يحضرْ	
أُكْتُبْ	أُكْتُبْ	أَمر لا يقع إلا إذا أُطيع
أرسله معنا يرتعْ	يرتعْ	الرتع لا يحدث إلا إذا تم الإرسال
إن تقمْ أَقُمْ		كلا الحدثين لم يقع وكلاهما معلق على الآخر وهذا هو الشرط [١٣] .

علامات الجزم : فى الأَفعال السليمة : السكون لم أكتب والأَلف فى المثنى لم
يكتبا والواو فىالجمع لم يكتبوا .
فى الأَفعال المعتلة : نماذج خاصة انظر جدول الصرف .

الصرف

اللغة العربية لغة اشتقاقية وصيغة الكلمة تحدد مدلولها . ولكن الصرفيين عنوا بتعليل بناءِ الكلمة أَكثر من عنايتهم بالمعانى التى يدل عليها البناءُ . ومن أَخطائهم أَن جعلوا أَصل كل كلمة عربية الفاءَ والعين واللام . وهو فرض عقيم خلق صعوبات لا حاجة بنا إليها . ومن أَخطائهم أَن جعلوا للفعل ستة أَبواب مستمدة من الأَفعال السليمة وحدها . واضطروا أَن يخضعوا المعتل لهذه الأَبواب . وافتعلوا فى سبيل ذلك قواعد لنقل الحركات والإعلال والإبدال مما لا أَصل له فى تاريخ اللغة أَو تطورها .

جعلوا (وعَى) من باب (ضرب) فكان عليهم أن يجعلوا فعل الأَمر (عِهْ) و(اضرِبْ) شيئا واحدا . بمثل هذا أَصبح الصرف علما عقيما مفتعلا صعب المراس دون جدوى .

والصرف المعقول يقوم على احتذاء أَبنية بعينها . فتكون أَبواب المعتل مستقلة قائمة بذاتها يقاس عليها ما يشبهها . ويحفظ الطالب ذلك فى أول عهده بالتعليم كما يحفظ جدول الضرب . بذلك يستقيم لسانه بأَكثر مما يستطيعه المتفقهون فى الصرف البارعون فى تعليل جمع فلاة على أَفلاءٍ وتصغير سفرجل . وعلى ذلك تكون ساد من باب قال لا من باب نصر .

وفيما يلى جداول الصرف المقترحة :

المعتـــل أوله

وَضَعَ	يَضَعُ	ضَعْ	وَاضِعْ	مَوْضُوع	وُضِعَ يُوضَعْ	مَوْضِعْ	مَوْضِع	أنا أَضَعُ نحن نَضَعُ أنا لم أَضَعْ نحن لم نَضَعْ	أنتَ تَضَعُ أنتم تَضَعُونَ أنتَ لم تَضَعْ أنتم لم تَضَعُوا	أنتِ تَضَعِينَ أنتن تَضَعْنَ أنتِ لم تَضَعِى أنتن لم تَضَعْن	هو يَضَعُ هم يَضَعُونَ هو لم يَضَعْ هم لم يَضَعُوا	هى تَضَعُ هن يَضَعْنَ هى لم تَضَعْ هن لم يَضَعْنَ
وَسِعَ	يَسَعُ	سَعْ	وَاسِع	موسوع	يوسع					مثل يضع		
وَعَدَ	يَعِدُ	عِدْ	وَاعِد	مَوعود	وُعِدَ يُوعَد	مَوْعِد	مَوْعِدْ	أنا أَعِدُ نحن نَعِد أنا لم أَعِد نحن لم نَعِد	أنتَ تَعِد أنتم تَعِدُونَ أنتَ لم تَعِد أنتم لم تَعِدُوا	أنت تَعِدينَ أنتن تَعِدْنَ أنتِ لم تَعِدى أنتن لم تَعِدْن	هو يَعِد هم يَعِدُونَ هو لم يَعِدْ هم لم يَعِدُوا	هى تَعِد هن يَعِدْنَ هى لم تَعِد هن لم يَعِدْنَ
وَرِثَ	يَرِثُ	رِثْ	وَارِثْ	مَوْرُوث	يُورَثْ					مثل يعد تعامل معاملة الفعل السليم		
وَجِعَ	يَوْجَعُ		وَجِلَ	يَوْجَلُ		وَعُرَ	يَوْعُرْ					

المعتـــل الوسط

قال	يَقُول	قُلْ	قَائِل	مَقُولْ	قِيلَ يُقَال	مَقَال	مَقَال	أنا أَقُول نحن نَقول أنا لم أَقُلْ نحن لم نَقُلْ	أَنتَ تَقُول أَنتم تَقُولونَ أَنتَ لم تَقُلْ أَنتم لم تَقُولوا	أَنتِ تَقُولينَ أَنتن تَقُلْنَ أَنتِ لم تَقُولِى أَنتن لم تَقُلْنَ	هو يَقُولُ هم يَقُولونَ هو لم يَقُلْ هم لم يَقُولوا	هى تقول هن يَقُلْنَ هى لم تَقُلْ هن لم يَقُلْنَ
باع	يَبِيع	بِعْ	بَائِعْ	مَبِيعْ	بِيعَ يُبَاع	مَبِيعْ	مَبِيعْ	أنا أَبِيع نحن نَبِيع أنا لم أَبِعْ نحن لم نَبِعْ	أَنتَ تَبِيع أَنتم تَبِيعُونَ أَنتَ لم تَبِعْ أَنتم لم تَبِيعوا	أَنتِ تَبِيعينَ أَنتن تَبِعنَ أَنتِ لم تَبِيعِى أَنتن لم تَبِعْنَ	هو يَبِيع هم يَبِيعونَ هو لم يَبِعْ هم لم يَبِيعوا	هى تَبِيع هن يَبِعْنَ هى لم تَبِعْ هن لم يَبِعْنَ
خاف	يَخَاف	خِفْ	خَائِف	مَخُوف	خِيفَ يُخَاف	مَخَاف	مَخَاف	أنا أَخَاف نحن نَخَاف أنا لم أَخَفْ نحن لم نَخَفْ	أَنت تَخَاف أَنتم تَخَافُونَ أَنتَ لم تَخَفْ أَنتم لم تَخَافُوا	أَنتِ تَخَافِينَ أَنتن تَخَفْنَ أَنتِ لم تَخَافِى أَنتن لم تَخَفْنَ	هو يَخَاف هم يَخَافونَ هو لم يَخَفْ هم لم يَخَافوا	هى تخَاف هن يَخَفْنَ هى لم تَخَفْ هن لم يَخَفْنَ

الفعـــل المعتل الآخر

دعَا	يَدْعُو	ادْعُ	داع داعِي	مَدْعو	دُعِيَ يُدْعَى	مَدْعى	مدعى	أنا أَدْعُو نحن نَدْعُو أنا لم أَدْعُ نحن لم ندع	أنتَ تَدْعو أنتم تَدْعونَ أنتَ لم تَدْعُ أنتم لم تدعوا	أنتِ تَدْعِينَ أنتن تَدْعونَ أنتِ لم تَدْعِي أنتن لم تدعوا	هو يَدْعُو هم يَدْعونَ هو لم يَدْعُ هم لم يدعوا	هى تَدْعُو هن يَدْعونَ هى لم تَدْعُ هن لم يدعوا
رمَى	يَرْمِى	إرْمِ	رامٍ رامِى	مَرْمِيّ	رُمِيَ يُرْمَى	مَرْمَى	مرمى	أنا أَرْمِى نحن نَرْمِى أنا لم أَرْمِ نحن لم نَرْمِ	أنتَ تَرْمِى أنتم تَرْمُونَ أنت لم تَرْمِ أنتم لم تَرْمُوا	أنتِ تَرْمِينَ أنتن تَرْمِينَ أنتِ لم تَرْمِى أنتن لم ترمينَ	هو يَرْمِى هم يَرْمونَ هو لم يَرْمِ هم لم يرموا	هىتَرْمِى هن يَرْمينَ هى لم تَرْمِ هن لم يرمين
سَعَى	يَسْعَى	إسْعَ	ساعٍ ساعِى	مَسْعِيّ	سُعِيَ يُسْعَى	مَسْعَى	مَسْعى	أنا أَسْعَى نحن نَسْعَى أنا لم أَسْعَ نحن لم نسعَ	أنتَ تَسْعَى أنتم تَسْعُونَ أنتَ لم تَسعَ أنتم لم تَسعَوا	أنتِ تَسْعِينَ أنتن تَسْعَيْنَ أنتِ لم تَسْعَىْ أنتن لم تَسْعَيْنَ	هو يَسْعَى هم يَسْعَوْنَ هو لم يسعَ هم لم يَسْعَوا	هى تَسْعَى هن يَسْعَيْنَ هى لم تسعَ هن لم يَسْعَيْنَ
لَقِيَ	يَلْقَى	إلْقَ	لاق لاقِى	مَلْقِيّ	لُقِيَ يُلْقَى	مَلْقَى				مثل يسعى		
رأى										شاذ		

الفعل الذى فيه حرفا علة

وَعَى	يَعِى	عِ	واعٍ وَاعِى	مَوْعِىّ	وُعِىَ يُوعَى	مَوْعَى	مَوْعَى	أنا أَعِى نحن نَعِى أنا لم أَعِ نحن لم نَعِ	أنتَ تَعِى أنتم تَعونَ أنتَ لم تَعِ أنتم لم تَعُوا	أنتِ تَعِينَ أنتن تَعِينَ أنتِ لم تَعِى أنتن لم تَعِينَ	هو يَعِى هم يَعُونَ هو لم يَعِ هم لم يَعوا	هى تَعِى هن يَعِينَ هى لم تَعِ هن لم يَعِينَ
وَلِىَ	يلِى	لِ	وال وَالِى	مَوْلِىّ	وُلِىَ يُولَى	مَوْلَى	مَوْلَى	مثل يعى				
طَوَى	يَطْوِى	إِطْوِ	طاوٍ طَاوِى	مَطْوِىّ	طُوِىَ يُطْوَى	مَطْوَى	مَطْوَى	أنا أَطْوِى نحن نَطْوِى أنا لم أَطْوِ نحن لم نَطْوِ	أنتَ تَطْوِى أنتم تَطْوُونَ أنتَ لم تَطْوِ أنتم لم تَطْوُوا	أنتِ تَطْوِينَ أنتن تَطْوِينَ أنتِ لم تَطْوِى أنتن لم تَطْوِينَ	هو يَطْوِى هم يَطْوُونَ هو لم يَطْوِ هم لم يَطْوُوا	هى تَطْوِى هن يَطْوِينَ هى لم تَطْوِ هن لم يطْوِينَ

الضعف

الشرح

١ ـ المتحدث عنه :

لم يكن من السهل أن نضع كلمة تدل على المعنى المراد . فكلمة الموضوع سبق إليها المناطقة وليس من المستطاع أن نغفل المعنى الذى لها عندهم . وكلمتا المسندإليه والمسند عسيرتان على المبتدئين . وقد لا يكون هناك مسند يتعلق بالمسند إليه . وقد لا يكون معناهما واضحا لأول وهلة وبغير إمعان وفكر .

والمتحدث عنه لا يحتاج دائما إلى خبر متعلق به مثال ذلك الآية الكريمة «ذكر رحمة ربك عبده زكريا » فالذكر متحدث عنه والحديث يأتى بعد ذلك ولا داعى لتقدير محذوف يتعلق بهذا المتحدث عنه والحذف والتقدير لا وجود لهما فى هذا النحو الجديد .

وليس من الضرورى أن نحدد أى الاسمين متحدث عنه وأيهما خبر فهذا بحث بلاغى لا يتعلق به إعراب أى منهما . وقد يجد بعض الناس صعوبة فى معرفة المتحدث عنه وليس ذلك إلا لما تعودناه من القواعد القديمة حيث يجب البحث عن اسم وخبر لمثل (كان وإنَّ) ولا داعى لشىء من ذلك فى صحة الإعراب ولا فائدة من الإعراب كما تعودناه . ويكفى فيه أن نضع الكلمات وضعا طبيعيا نبدأ بالمتحدث عنه ثم الخبر ثم التكملة فإعراب عبارة «ما كان إياهم عطية عوَّدا » يكفى فيه أن يقال : «ما كان عطية عودهم إياه » .

ولنبحث عن عبارة « ظن محمد أن الأمير كان عارفا قدره » فى الإعراب القديم نبحث عن خبر ظن ونقدر أنه الجملة التالية ثم نبحث عن خبر إن ونقدر أنه الجملة التالية ثم نبحث عن اسم كان ونقدر أنه ضمير مستتر ثم نذكر أن قدره منصوبة باسم الفاعل . كل هذا عناءٌ لا داعى له . والإعراب الطبيعى يقول المتحدث عنه فى الظن محمد وهو مرفوع والمتحدث عنه بعد ذلك الأمير وحق هذه الكلمة الرفع لولا وقوعها بعد أن وعارفا تكملة للكينونة فهى منصوبة وقدره تكملة للعرفان فهى منصوبة .

وقل أن يجد المتكلم أو القارئ صعوبة فى معرفة المتحدث عنه فيرفعه هو وأوصافه والمعطوفات عليه فإن كان له خبر فحقه

الرفع كذلك فإن لم يكن له خبر فلا داعى لتقديره وكل ما عدا ذلك من غير المجرورات منصوب .

فهل يقال بعد ذلك إن قواعد الفصحى عسيرة معقدة .

٢ ـ التقديم والتأخير والنفى والإستفهام :

ليس لهذه الأمور أثر فى الإعراب . فالمتحدث عنه مرفوع دائما سواءٌ تقدم أو تأخر . والتكملة حقها النصب دائما مهما يكن موضعها من الجملة وقد يكون هناك لبس فى بعض العبارات من ذلك « أيُّ الرجال المهذب » فأى هنا متحدث عنها فهى مرفوعة وهناك عبارة « أيَّ الرجال رأيتَ » وقد يظن أن أى هنا متحدث عنها . وأن حقها الرفع والواقع أن هناك فرقا بين العبارتين . فالحديث فى العبارة الأولى عن أى الرجال . أما الحديث فى العبارة الثانية فهو عن الرؤية . والمتحدث عنه أنت . وأيَّ الرجال تكملة منصوبة . حيث وقع عليها الحدث وهو الرؤية .

٣ ـ الاستثناء :

أتعب النحاة أنفسهم وأتعبوا الناس حين جعلوا الاستثناء بابا له قواعد خاصة ولهم فيه مصطلحات عجيبة كالاستثناء المنقطع وأمثلتهم فى هذا عقيمة ومنهم من ادعى أن القرآن الكريم فيه أمثلة لهذا الاستثناءِ المنقطع وحاشا لله أن يكون فى كلامه شيءٌ من هذا . والواقع أن (إلا) أداة وصل أو فصل ترتبط بها أجزاءُ العبارة الواحدة . وليس من الضرورى أن يكون معناها استثناء ما بعدها مما قبلها .

الاستثناءُ لا يؤثر فى الإعراب شيئا فإذا كان المستثنى متحدثا عنه أو خبرا متعلقا به كان حقه الرفع . وإلا فهو منصوب على أنه تكملة وفى عبارة «ما قام إلا محمد » يرفع محمد لأنه متحدث عنه وفى عبارة « ما محمد إلا رسول » ترفع رسول لأنها خبر متعلق بالمتحدث عنه وفى ما عدا ذلك يكون المستثنى تكملة منصوبة كما فى الآية « فسجدوا إلا ابليسَ » وعلى ذلك يكون المعنى هو الذى يحدد إعراب المستثنى وليس لكلمة (إلا) أثر فى إعراب ما بعدها .

الاستثناء بغير وسوى :

لا داعى لإعراب سوى وفرض حركات مقدرة على يائها .

أما إعراب (غير) فقد وضع النحاة له قواعد من أعجب العجب فيقولون إنه يقع عليها إعراب المستثنى بإلا ولا أعرف قاعدة أقل فائدة للمتكلمين والقراء من هذه القاعدة . كان على المتكلم أن يقف ويغير عبارته إلى الاستثناء بالا ثم يقدر حركة ما بعدها ثم يعود إلى عبارته الأولى فيعرب غير إعراب ذلك المستثنى وهذا بالطبع من أشد القواعد صعوبة وعقما .

والواقع أن (غير) كلمة ككل كلمات اللغة ترفع إذا كانت متحدثا عنها مثل :

« لا يقع فى الشر غيرُ فاعله » وفى الآية الكريمة « ما لكم من إله غيرُه » المتحدث عنه غيره فهى واجبة الرفع فإذا قلت : ما لكم إله غيرُه ، فالمتحدث عنه إله وغيرُه متعلقة بكلمة إله أو هى كما يقولون بدل منها . ومثل هذا عبارة « لكل داءٍ دواءُ غيرُ الكيّ » فغير الكى متعلقة بالدواء ويجب رفعها وليس كذلك عبارة « لكل داءٍ دواءٌ غيرَ الموت » لأن غير الموت استثناءٌ من العبارة السابقة ولا علاقة لها بكلمة دواء . فهى تكملة واجبة النصب .

من ذلك يتبين أن إعراب (غير) لا يختلف فى شيءٍ عن إعراب غيرها من الكلمات ولا داعى لوضع قاعدة خاصة بها .

٤ — كان وأخواتها

جعل النحاة لهذه الأفعال صفات خاصة كأنها تختلف عن الأفعال الأخرى . وهى فى الواقع لا تختلف عنها فى شيءٍ . جعلوا لها اسما فإن لم يكن مذكورا قدروه وجعلوا لها خبرا إن لم يكن كلمة جعلوه جملة . ولا أدرى لذلك سببا إلا أنهم وجدوا أن هذه الأفعال تنصب اسما يأتى بعدها سموه خبرها ولما كانوا قد حددوا مواضع النصب مفعولا ومفعولا به ومفعولا مطلقا إلى آخر ما نصوا عليه وجدوا أن خبر كان لا يدخل تحت باب من هذه الأبواب فجعلوا نصبه شيئا خاصا بكان وأخواتها . ولما كنا فى القواعد الجديدة نقول إن هذه المنصوبات كلها نصبت لأنها تكملة للخبر أو الحدث فلا معنى بعد ذلك لتخصيص باب لخبر كان . فهو منصوب لأنه تكملة للكينونة أو الإصباح أو الإمساء وغير ذلك . وقد تكون التكملة ألزم لهذه الأفعال منها لأكثر الأفعال الأخرى وليس هذا سبب لانفرادها بقواعد خاصة .

(كان) تدل على الكينونة فى الماضى وفى غير الماضى . كما فى قوله تعالى « كان الله غفورا رحيما » والفرق بينهما بلاغى وليس إعرابيا وعلى ذلك لا يكون هناك ما يدعو إلى البحث فى اسم كان وخبرها . اسمها مرفوع بالطبع لأنه متحدث عنه وخبرها منصوب بالطبع لأنه تكملة . فإذا لم يوجد أحدهما فلا داعى لتقديره .

٥ — إن وأخواتها

تبين لنا أن المتحدث عنه مرفوع دائما وشذ عن ذلك أن تسبقه إن أو إحدى أخواتها . والشذوذ أمر مألوف فى اللغات . ولا داعى لالتماس علل للشذوذ . ولكننا فى هذه الحالة نجد شيئا يشبه التعليل . ذلك أن هذه الكلمات كلها إذا جاء بعدها ضمير كان هذا الضمير منصوبا . فتقول إنك ولكنك ولا تقول إن أنت أو لكن أنت فجرى على الألسنة أن يكون المتحدث عنه منصوبا إذا سبقته إحدى هذه الكلمات . وليس غريبا أن ينصب المتحدث عنه بعد إنَّ اتباعا لما جرت عليه الألسنة عندما يكون ما بعد إنَّ ضميرا .

والدليل على ذلك أنها إذا جاء بعدها ما كما تقول إنما أنت مبشر رفع المتحدث عنه . وهناك دليل آخر على صحة هذا التعليل أنها إذا خففت لم ينتصب المتحدث عنه إذا جاء بعدها فتقول : شهدوا أنِ الأمرُ لله . وتقول « علموا أنْ هم الكاذبون »

وعلى ذلك يكون هذا الشذوذ عن قاعدة رفع المتحدث عنه طبيعيا ومعقولا . ويقال فى إعراب هذه الجمل إن المتحدث عنه حقه الرفع لولا أن سبقته إنَّ وبذلك يستقيم هذا الباب مع أبواب الرفع والنصب الأخرى .

٦ — المنادى :

ليس المنادى من الأبواب الصعبة فى النحو وقد يكون أسهل لو قلنا إن المنادى المقصود لذاته يرفع . فإذا لم يكن مقصودا لذاته كأن يكون نكره أو مقصودا لصفة فيه فينصب .

المقصود لذاته مثل :

يامحمد ، يا رجلُ ، يا أيُّها الرجلُ

غير المقصود لذاته النكرة مثل :

يا حاضرًا فى فؤادى

والمقصود لصفة فيه مثل :

يا صاحب الدار

والمبحث الهام فى المنادى هو فى أدواته ودلالتها . والقدماءُ ذكروا بعض هذه الأدوات وقالوا إنها للقريب أو البعيد ومنها ما هو للقريب والبعيد . وعندى أن هذا التعبير « القريب والبعيد » لا يتعلق بالمكان ولا يعقل أن تستعمل أداة للمنادى إذا كان على بعد متر وأُخرى إذا كان على بعد عشرين مترا . وهم أرادوا بالقريب أن يكون المنادى موجودا فعلا ومخاطبا والبعيد هو ما كان المنادى غير حاضر فتكون المناداة أشبه بالمناجاة فإذا قال الشاعر « أفاطم مهلا بعض هذا التدلل » فليس معنى ذلك أنه يخاطبها فعلا فقد تكون بعيدة عنه . والنداءُ هنا مناجاة وأداة هذا النوع من النداءُ القريب الهمزة أو أى أو أيَا . أما الأدوات الأخرى وخاصة « يا » فتصلح لكلا هذين النوعين من النداء على أن التفريق بين الأدوات ليس حاسما ولا حتميا .

(٧) الممنوع من التنوين :

هذا باب من أبواب العربية يحتاج إلى شرح وقد بينا بعض نواحيه فيما سبق. ولكنى لم أهتد إلى جوهر المنع من التنوين. وقد يأبى الذوق أن يجر بالكسرة كلمة تشبه الفعل مثل أحمر وأبيض ويزيد . ولكننا نجد من الصعب فهم المنع من التنوين فى غير ذلك . على أنه يلاحظ أن العرب تساهلوا فى بعض أحكامه فيقولون « مررتُ بهندٍ » من حيث إن هندًا كلمة قصيرة . والآية الكريمة « اهبطوا مصرا » فسرها بعض العلماء على أن مصراهنا علم وليست مفرد الأمصار ويكون تنوينها لقصرها . وقد يحملنا هذا على الظن بأن شفعاء وصهاريج ممنوعة من التنوين لطولها على أن هذه تعليلات واهية .

وقد ترى القلة من أنصار التسهيل أن يصرف بعض هذه الألفاظ . ولاأرى ذلك لأنى أعتقد أن من رشاقة الأسلوب أن نحتفظ بهذا الشذوذ . والشذوذ مألوف فى اللغات كلها وبعضه يزيد فى رشاقة الأسلوب وجمال التعبير .

(٨) التكملة :

بينا من قبل أن الاسم ينصب إذا كان تكملة للحدث . والأغراض التى تحققها عبارات التكملة متعددة مختلفة ولا أرى ما يدعو إلى تفصيلها كأن يقال منصوبة على الحال أو التمييز . وما دامت كلها

تكملة وكلها منصوبة فلا داعي لتفصيلها.

وليس صحيحا ما قال النحاة فى إعراب عبارة « نحن المصريين نفعل كذا » فهم يقولون إن التقدير ونخص المصريين. وهذا بالطبع غير المعنى المقصود. والواقع أن المصريين هنا نصبت حتى لا يتبادر إلى ذهن السامع أنها خبر للمتحدث عنه وهو نحن.

وأكثر أنواع التكملة ورودا هو ما وقع عليه الحدث وهو ما كان يسمى مفعولا. وعندى أن التعبير عن ذلك بأنه ما وقع عليه الحدث خير من التعبير عنه بأنه المفعول. فقد لا يسبقه فعل ولا يمنع ذلك أن يكون الحدث وقع عليه كما فى قولك « منجزٌ وعدَه و وإغاثتُك البائسَ » إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة. ويكفى فى النصب أن يكون الاسم وقع عليه الحدث مهما تكن الكلمة التى تعبر عن الحدث. فقد تكون فعلا أو اسم فاعل أو صفة.

عبارة « مرغم أخاك لا بطل ». أخاك منصوبة لوقوع الإرغام عليها. وهى ليست متحدث عنه. فإذا قلت مرغم أخوك لا أبوك وجب الرفع.

هناك الاسم المنصوب بعد الصفة كما تقول الحسن خلقا والموطؤون أكنافا. والسبب فى ذلك أن أل والتنوين والإضافة تجعل وظيفة الكلمة فى الجملة منتهية ويكون ما بعدها تكملة حتما. أما إذا قلنا كاتبُ الكتابِ دون أل أو تنوين أو إضافة فالكلمة لا تنتهى وظيفتها فى الجملة فهى بذلك ناقصة حتى تضاف إلى كلمة بعدها فتكون كلمة الكتاب مجرورة بالإضافة.

ولا عبرة بقولهم الحسن الخلق فليس هذا التعبير من أفصح القول وأفصح منه أن نقول: الحسن خلقا.

نصب الفعل:

بينا من قبل أن الفعل ينصب على الغائية كأن يكون نتيجة أو غرضا أو غاية لما سبقها وأدوات ذلك كثيرة. وأكثرها مشهور معروف لا صعوبة فيه ولكن النحاة جعلوا لبعضها شروطا خاصة حين تنصب الفعل. فمن ذلك الفاء. قالوا إنها لا بد أن يسبقها النفى أو الاستفهام أو التمنى فزادوا بذلك الأمر تعقيدا. ولا أرى ما يدعو إلى ذلك ويكفى أن يكون المتكلم أراد حقا أن يدل

على أن الفعل غاية لما سبقه . والحكم فى ذلك للمعنى ولما يريده المتكلم . مثال ذلك « ولبسُ عباءة وتقر عينى » فإذا أردت أن تكون قرة العين نتيجة للبس العباءة كان النصب . وإذا أردت مجرد العطف فيجب الرفع . بهذا نتخلص من كثير من التعقيد الذى يحيط بهذا الباب .

وكذلك قولهم فى اذن فالعبرة ليست بكلمة اذن ولا بالشروط الموضوعة لها حين تنصب الفعل الواقع بعدها . ويكفى أن يريد المتكلم أن ما يليها غاية أو غرض أو نتيجة لما قبلها فنقول « تزورنى اذن أُكرمَك » بالفتح إذا أردت أن الاكرام نتيجة للزيارة . أما إذا أردت أن الزيارة والاكرام عملان مستقلان وأن العطف لا يدل على أن الثانى غاية للأول فالرفع أولى .

١٠ — جزم الفعل

الجزم هنا اصطلاح موفق جدا فمعناه لغة القطع . وجزم الفعل يكون واجبا إذا كان الحدث ناقصا . وقد بينا أمثلة ذلك مثل : النفى فى الماضى . ومثل جزم فعل الأمر وقلنا الحدث المأمور به لا يقع إلا إذا أُطيع . وكذلك الفعل المتعلق بفعل الأمر . مثل : دعنى أقرأْ .

على أن أهم مواضع الجزم هو أن يكون هناك فعلان معلق كل منهما على وقوع الفعل الآخر عند ذلك يقع الجزم عليها . وهذا هو الشرط .

والشرط موضوع يستحق أن نفرد له بابا خاصا .

الشرط :

أكثر اللغات الكبرى تحرص على أن تجعل للجملة الشرطية صيغا خاصة وهو مايعرف فى اللغات الأجنبية بـ Subjunctive وهو موضوع صعب يحتاج إلى ذوق يدرك الفرق بين التقرير والشرط وهو فى كثير من الأحيان عسير .

والأصل فى الشرط أن يكون هناك حدث لا يقع إلا إذا وقع حدث آخر متعلق به .

ويجب أن لا تطبق قواعد الجملة الشرطية على الفعل الماضى لأنه إما وقع أو لم يقع . والحديث عنه إخبارى . وإذا أدخلت أدوات الشرط على الفعل الماضى كان لها معنى غير الشرطية ، ولعل هذا هو السبب فى أن الفعل الماضى لا يذكر بعد « مهما » لأنها أداة شرطية بحتة ولا يجوز أن تستعمل فى غير الشرط

وهى متبوعة دائما بفعل مضارع مشروط مجزوم .

الشرط موضوع دقيق يدركه الحس اللغوى المرهف . وهو كذلك فى كل اللغات ولذلك عدل المحدثون من أهل اللغات الأجنبية عن التمسك به . ولا أدعو إلى مثل ذلك فى اللغة العربية ولكنى أدعو إلى الاهتداء بالمعنى فلا يكون الجزم إلا حين يكون معنى الشرطية مقصودا . ولنتدبر العبارات الآتية :

١ – إذا كانت فيكم كتيبة صادقة غلبتم أعداءكم .

هذه العبارة . تقرير لحقيقة . وليس فيها معنى الشرطية . وليس أحد الحدثين معلقا على الحدث الآخر .

٢ – لو كانت فيكم كتيبة صادقة لغلبتم أعداءكم .

هذه العبارة أيضا لا تدل على تعليق الامرين أحدهما على الآخر .وإنما تدل على أنه ليس فيكم كتيبة صادقة وعلى ذلك لم يحدث أن غلبتم أعداءكم .

٣ – إن تكن فيكم كتيبة صادقة تغلبوا أعداءكم .

هذه العبارة شرطية لأن غلبة الأعداء معلقة على وجود الكتيبة الصادقة . وهذا الوجود وغلبة الأعداء محتمل وقوعهما وهو مالا تدل عليه عبارة لو كانت فيكم كتيبة ولا عبارة إذا كانت فيكم كتيبة . والفرق دقيق كما هى الحال فى جميع عبارات الشرط فى اللغات كافة .

وأدق ما أعرف من الشرط القائم على المعنى قوله تعالى فى الآية الكريمة .

« لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصَّدّقَ وأكنْ من الصالحين » .

والمعنى وحده هو الذى يحدد إعراب فأصدق وإعراب وأكن فالفتح فى أصدق يعنى أن التصدق تابع للتأخير وغرض من أغراضه . وليس جوابا للشرط وإلا اختلف المراد فليس المراد لو أخرتنى أتصدق وإنما المراد لو أخرتنى لكان هذا سببا لأن أصدق .

وأما جزم وأكن فهو غاية فى الدقة لأنه يعنى أن كونه من الصالحين مشروط بعودته ولذلك وجب جزمه لوجود معنى الشرطية . ولو نصبت لكان المعنى عطفا على فأصدق . وهذا يغير المعنى المراد . إذ المراد إن أخرتنى أكن من الصالحين

ويدل ذلك على أمل القائل فى تحقيق الشرط وإن كان فى الواقع مستحيلا .

صعوبات لا داعى لهـا

صحة الكلام أمر يرجع إلى التعود . والثابت طبيا ونفسيا أن التعود يفسده التردد . وخير ما قيل عن قواعد اللغة أنها مثل علامات المرور . أشياء يتفق عليها الناس فيتفاهمون ويتجنبون خطر الفوضى ولو كانت علامات المرور عشرة بدلا من ثلاثة لاستحال على الناس الاهتداء بها . وكثرة القواعد الدقيقة التفصيلية يعوق التعود على صحة الكلام . والنحو القديم محشو بكثير من هذه العيوب ففيه التفصيلات المرهقة . وفيه الأوجه المتعددة للصواب من القول وهى أمور يجب التخلص منها .

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

التصغير

أوزان التصغير

سُهيْلْ	تصغير	سَهْل
كتَيِّبْ	تصغير	كتاب
شوَيْعِر	تصغير	شاعر

ولا داعى للتصغير حين تكون صيغته غير واضحة أو غير مقبولة ذوقا أو عقلا مثل سفرجل وإبراهيم وعنكبوت . ويكفى أن يقال سفرجل صغير .

النسبة

تبقى الكلمة مفردة أو جمعا على حالتها عند إضافة ياء النسبة إليها إلا ماسمع واشتهر خلافه مثل سماوى . والذوق يأبى أن تبقى تاءُ التأنيث عند النسبة فلا يقال فى النسبة إلى بيضة بيضتى وإنما يقال بيضىّ كما يأبى الذوق فى النسبة إلى التربية أن تقول تربيتىّ بل يقال تربوى .

وكل ما عدا ذلك من القواعد يعطل ويحير ويزيد التعقيد أن نبحث فى أصل همزة كيمياء وكهرباء وعلى ذلك تكون النسبة اليهما كيميائى وكهربائى. والنسبة إلى الطبيعة والأخلاق طبيعى وأخلاقى .

أن وإن

القاعدة الجديدة المعقولة هى تكسر همزة أن عندما تقع فى أول جملة قائمة بذاتها سواء أكانت هذه الجملة فى أول الكلام أو فى غضونه وتفتح همزة إن فى كل ما عدا ذلك .

هــذه قاعدة بسيطة لا تحتاج فى تطبيقها إلا إلى شرح بسيط . من ذلك قولك «الله يعلم أنهم كاذبون» . عبارة أنهم كاذبون جزء من الجملة السابقة ويجب فتحها . أما إذا قلت «الله يعلم إنهم لكاذبون» فالواضح أن عبارة إنهم لكاذبون جملة قائمة بذاتها ووجود اللام دليل على ذلك . ولهذا وجب كسر همزة إن .

ويظن بعض الناس أن كلمة «قال» تحتم كسر همزة إن بعدها. ولعل السبب فى ذلك أن العرب كانوا إذا ذكروا (قال) ذكروا بعدها نص القول . فإذا بدأ بكلمة (إنّ) وجب كسر همزتها فتقول «قال محمد إنى قادم» . وكانوا إذا أرادوا غير النص استعملوا كلمة أخرى غير قال كان يقولوا «ذكر محمد أنه قادم» .

أما نحن فقد تعودنا أن يكون ما بعد قال نصا وغير نص . فوجب التفريق بينهما . فيكون النص قولا مباشرا وغير النص قولا غير مباشر فنقول :

قال محمد إنى قادم

قول مباشر ويجب كسر همزة إن

أما قال محمد أنه قادم فقول غير مباشر

والهمزة واجبة الفتح والمعنى لا يستقيم بغير ذلك .

أى

اتهمت هذه الكلمة بأنها شاذة . وقيل عنها أىٌّ هكذا خلقت . والواقع أن العيب ليس فيها وإنما فى القواعد التى وضعت لها . فهى ترفع حين تكون متحدثا عنها .

مثل : أيُّكم يأتينى بعرشها وتنصب حين يقع عليها الحدث سواء تقدمت أو تأخرت .

مثل : «أيما الأجلين قضيت» فليس فى إعرابها شىء غريب ولاداعى لتقدير فعل ينصبها حين تنصب .

حتى

لم يكن الكسائى ليموت وفى نفسه شىء من حتى لو أنه اتبع المعنى ولم يتبع اللفظ . فقولك أكلت السمكة حتى رأسَها يتعين النصب إذا أردت أن رأسَها وقع عليه الحدث وهو الأكل . وتقول أكلت السمكة حتى رأسِها إذا أردت أن تقول أكلتها إلى رأسِها .

ولا معنى لقولهم حتى رأسُها على تأويل حتى رأسُها مأكول ولا مسوغ

لهذا الوجه إلا إظهار البراعة فى التأويل والتخريج . ولا أحسب أن له أصلا فى اللغة . ولا صعوبة فى قولهم حتى محمد قام . لأن محمد متحدث عنه ويجب رفعه .

لا

لا النافية للجنس قامت حولهامناقشات كثيرة ووضعت لها قواعد خاصة ولا داعى لشىء من هذا كله . وليس من المعقول أن يقال لا رجلٌ فى الدار بل رجلان . والواقع أن لا تدل على أحد معنيين . إما النفى البسيط وإما النفى البات القاطع الذى يراد تاكيده . فالنفى البسيط كما فى عبارة « لا خوفٌ عليهم » والنفى البات كما فى عبارة « لا رَيبَ فيه » . حيث يكون المراد النفى القاطع . وإذا جاء رجل متلهف يستغيث بك فتقول له هنا لا خَوفَ عليك ويجب الفتح . أما إذا تحدث رجلان عن مكان ما فقالا عنه أنه آمن « لا خَوفٌ فيه » فذلك نفى بسيط ويكون الضم أولى . ويخطئ الذين يقولون لا رجلَ شجاعاً فى المدينة (؟) لأن مجرد تحديد صفة الرجل يمنع أن يكون النفى باتا مؤكدا .

كم

فى تحديد إعراب ما بعدها أقوال كثيرة . والواقع أنها إذا كانت للتكثير . فخير عبارة تدل على ذلك أن تتبعها (من) مثل : « كم من فئة قليلة » وحذف من لا يكون إلا للضرورة . ويبقى إعراب فئة بالكسر .

أما إذا أُريد بها الاستفهام عن العدد فتقول « كم ثوبا اشتريت » ثوبامنصوبة لوقوع حدث الشراء عليها . وقولك «بكم درهمٍ اشتريت » تكون درهم مجرورة بالباء لأن كم الاستفهامية لا عمل لها مطلقا . ولا أرى مانعا من أن تسأل فتقول « كم رجلٌ قام . ولم يرد هذا التعبير فى مأثور القول .

كلا وكلتا

هاتان كلمتان يصعب فهم قواعد إعرابهما . والرأى عندى أن الألف فى كلا وكلتا من أصل الكلمة وليست علامة تثنية إذا جاءتا قبل المثنى . والدليل على ذلك أنك تقولَ كلا الرجلين قام أما إذا جاءتا عقب المثنى فتكونان

صفتين ويعربان كذلك فتقول مررت بالرجلين كليهما .

والصحيح أن تقول إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصح .

والصحيح كذلك أن تقول إن المعلم والطبيب كليهما لا ينصحان .

والخطأ أن تقول أن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان .

همزة التعدية

قياسية فى قولك نزل وأنزل . وهذا هو العمل الوحيد لهذه الهمزة التى تدخل على الثلاثى اللازم فيتعدى بها . وكل ما قيل بعد ذلك عن الهمزة التى تدخل على الفعل فتجعل له معنى خاصا ، كل هذا من الصعوبات التى لا داعى لها . قالوا أخفى بمعنى أزال الخفاء . وهو غير معقول . والمثل الذى يضربونه الآية الكريمة « أكاد أخفيها » لايدل على ذلك لان الله تعالى أخفى عنا كل ما يتعلق بالساعة إلا أنها آتية فهى تكاد تكون خافية علينا . وقولهم أعتب : أزال العتب تأويل لا قيمة له فاعتب كلمة مستقلة معناها اعتذر . وكذلك قولهم أنها تدل على الوجود كقولك لقيت فلانا فاعظمته أى وجدته عظيما . وهو تعقيد لأن أعظم كلمة مستقلة . ودليلنا على أن هذه القواعد لا قيمة لها أنها غير مطردة وتكاد تكون محصورة فى الأمثلة التى ذكروها وهى قليلة .

عاصم بمعنى معصوم

هذا لا داعى له . قالوا أن آية « لا عاصم اليوم من أمر الله » أى لا معصوم . ولا معنى لذلك لأن الآية رد على قول ابن نوح « سآوى إلى جبل يعصمنى من الماء » فقيل له لا عاصم اليوم ولا محل للتأويل . وقولهم ماءٌ دافق بمعنى مدفوق تخريج لا قيمة له . ولم يقل أحد أن الماء الجارى لا بد أن يكون معناه الماءُ المجرى . والتفسير الواضح الصريح أولى من خلق التناقض فى أمر واضح ، ثم العمل على محو التناقض المزعوم بتناقض آخر . وقولهم فى عيشة راضية أنها تعنى مرضية ضعف عجيب فى الخيال . فالعيشة فى صميمها لا تعنى إلا قوما يعيشون . وعلى ذلك فهم راضون . وسمعت من يدعى إجادة العربية يقول فى نقده لكتاب أن أسلوبه راض . وهو يظن أن ذلك يعنى مرضى وهو غاية الجهل .

هذا باب يجب أن لا يكون له وجود فى العربية الحديثة . ويكفينا منه ما جاء فى المعاجم القديمة . على أن لا يذكر منه شيء فى المعاجم التى تؤلف فى عصرنا . ولا يمكن أن تكون القبيلة الواحدة استعملت الجون بمعنى الأبيض والأسود أو الجليل بمعنى العظيم والحقير . فهذا يخالف طبيعة اللغة الاولى وهى الإبانة . فلنذكر منها معنى واحدا مشهورا كالجليل للعظيم فقط . فإذا استحال الاختيار فلنترك الكلمة بتاتا ، ضحية لتساهل مؤلفى المعاجم القدماء الذين كان همهم الجمع لا الاختيار

هـذه أمثلة من الصعاب التى أقامها النحويون أمام المتعلمين والكتاب فعاقوا بها اتقان الفصحى حتى ثبت فى أذهان الناس أن معرفة الفصحى دونهـا خرط القتاد . وأن السبيل إلى العربية الصحيحة مملوء بالعثرات والحفر التى يتردى فيها كل من لم يقض حياته كلها فى تعـلم قواعدها . وأكثر هذه العقبات نشأت من طريقة النحويين فى وضع النحو . ولو اختاروا طريقا غير التى اتبعوها لزالت أكثر هذه الصعوبات .

من ذلك أنك إذا أردت أن تستعمل كلمة إذن وجب عليك أن تعرف شروطا ثلاثة لنصب الفعل بعدها . أما نصب الفعل بعد الفاء فأمره عجيب فعليك أن تعرف أن الفعل بعدها ينصب بتقدير « أن » وهى واجبة الحذف على أن تكون مجابا بها على نفى محض أى خالص من معنى الإثبات فإن لم يكن خالصا وجب الرفع . وعليك أن تعرف أن الطلب المحض يشمل الأمـر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص والتمنى ولا غرابة بعد ذلك فى إحجام الكتاب وإعراضهم عن هذه الفاء على شدة حاجتهم إليها فى كثير من المواقف . ولو قيل أن الفاء تنصب الفعل إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها لوضح الأمر .

مقترحات حاسمة

بينا فيما سبق بعض الصعاب التى خلقها النحويون والتى يسهل تجنبها بوضع قواعد جديدة شاملة نصل بها إلى صحة الكلام من طريق غير الطريق المألوفة . ولكنى أضع هنا مقترحات أخرى أشد خطورة وأمعن فى الإصلاح ولم يتفق عليها بعد . ولكن الأخذ بها أصبح واجبا إذا أريد للغة العربية الفصحى أن تتفق والتفكير الحديث .

الباب الواحد للفعل الواحد

لا أستطيع أن أفهم لم يكون للفعل الواحد أبواب متعددة كلها بمعنى واحد . ولم يستطع أحد أن يقنعنى أن الاحتفاظ بهذه الأبواب المتعددة يفيد اللغة فى شىء . فهذا نوع من المعرفة مرهق ولا يفيد منه أحد شيئا بل الواقع أن تعدد الأبواب يجعل من الصعب على المتكلم أن يتعود القول الصحيح . وقد ثبت ثبوتا قاطعا أن التعود يفسده التردد بين أمرين ، وإن يكن كل منهما صحيحا . وإذا كان البابان صحيحين فأحدهما صواب حتما ولا داعى لمعرفة الباب الآخر . والعادة وحدها هى التى تجعل الصواب يثبت فى الأذهان .

وقد يقال إن اختيار الباب الواحد سيكون اختيارا تحكميا . وليس علينا فى ذلك ضير . فاللغة كلها تحكمية . ونستطيع أن نضع قواعد لهذا الاختيار على النحو الآتى :

(ا) الأفعال المشهورة

١ — إذا كان لكل باب من الأبواب المتعددة معنى خاص بقيت الحال على ما هى عليه مثل كبر وكبر .

٢ — إذا كانت الأبواب المتعددة كلها بمعنى واحد فيجب اختيار واحد منها ويفضل الباب الذى تكون عينه مفتوحة . ويفضل الباب المضموم العين على مكسورها .

(ب) الأفعال غير المشهورة

هذه الأفعال يصح تصريفها بالفتح دائما كما قال بذلك بعض الأقدمين . وإن كان المتزمتون يفسرون ذلك القول بجواز الفتح عندما يكون الباب غير معروف . ولا يمكن أن يكون هذا ما أراده الأقدمون لأن لكل فعل بابا معروفا فى المعاجم .

وليس من المعقول أن نجد أكبر علماء اللغة فى حاجة إلى المعاجم إذا أرادوا أن يتأكدوا من باب الفعل . وهذا الشك أدى إلى إهمال كثير من الأفعال التى يحتاج إليها الكتاب لجهلهم بتصريفها . وشر من ذلك شعور المتكلم بعدم الثقة عندما يعرض له فعل غير مألوف . ولهذا يجب قبول صحة الفعل إذا وافقت هذه القواعد .

المصـادر

هذا باب من أصعب أبواب اللغة ولم يهتد أحد إلى وضع نظام تستقيم به صيغ المصادر .

قال بعض الأقدمين أن أكثر المصادر على وزن نصر وخروج ويصح أن نعتبر هذين الوزنين صحيحين فيما عدا المصادر المألوفة والمشهورة .

وأكثر الأفعال لها مصادر متعددة . وأكثر هذه المصادر ذات معنى واحد . وعندى أننا نؤدى للغة خدمة كبرى إذا خصصنا لكل مصدر معنى خاصا كأن نقول

أن الأوب من الذنب والإياب من السفر . لأن فى ذلك غنى كبيرا للغة وتجديدا لمعانى ألفاظها ودقة فى دلالتها وكلها صفات مرغوب فيها من حيث أن وظيفة اللغة هى الابانة . ولا عبرة بقول من يقول أين النص على هذا التخصيص .

ولعل كثرة المصادر لم تنشأ فى اللغة إلا لحاجة الشعراء إلى مصادر يستقيم بها الوزن ولا أحسبها ذات فائدة فى الكلام المنثور .

تعدد المصادر والجموع من أثر حاجة الشعراء إلى استقامة الوزن والقافية . أما تعدد أبواب الفعل فمرجعه إلى اللهجات .

المصدر الميمى واسما امان والمكان

هذا باب فيه اضطراب كثير ويحتاج إلى أن نعيد النظر فى قواعده .

هذه الصيغ الثلاث واحدة فى غير الأفعال الثلاثية وهى واحدة كذلك فى الأفعال المفتوحة العين والمضمومة العين ، ولا أرى ما يدعو إلى التفريق بينها فى باب واحد هو باب الفعل المضارع مكسور العين. والرأى عندى أن تكون القاعدة أن هذه الصيغ الثلاث كلها على وزن ملعب دائما . إلا ما اشتهر خلافه مثل : منزل . موضع . موعد . وتعتبر هذه شواذ من القاعدة العامة ولا تكون لها قاعدة خاصة بها فنلجأ فى كل مرة إلى الفعل وتصريفه قبل أن ننطق باسم الزمان أو المكان .

ما ليس فى كلام العرب

يظن كثير من اللغويين أنه من البديهى أن نتقيد بما ورد فى المعاجم من صيغ . وأن علينا أن نرفض ما لم يرد فيها . إلا إذا نص النحويون على أن صيغة بعينها قياسية . فاذا أراد أحد أن يصوغ كلمة مثل خصوبة وجب عليه أن يبحث فى المعاجم هل وردت فيها أو لم ترد مع أن الصيغة عربية خالصة والمعنى واضح . ويختلف كثيرا عن معنى كلمة الخصب . ولا عيب فيها إلا أنها لم ترد نصا فى المعاجم . وهذا تقييد لا معنى له . ومن القدماء من قال ما أشبه كلام العرب فهو من كلامهم وهى رخصة ضرورية فى كل لغة ولا يضير اللغة العربية فى شىء أن نتوسع فى محاكاة الصيغ العربية سواء نص النحاة على أن الصيغة قياسية أو لم ينصوا ، وسواء وردت أو لم ترد . من ذلك كلمة التبرير فهى وإن لم ترد فى المعاجم يجب أن تعد صحيحة لأن صيغتها عربية خالصة ، ولأنها تدل على معنى غير التسويغ . فالتسويغ هو ما تقوله قبل وقوع الأمر ، والتبرير هو ما تقوله بعد وقوعه . وكذلك كلمة التقييم ، لها مثيل فى اللغة من حيث الصيغة والحاجة إلى التفريق بينها وبين التقويم واضحة .

ولا نزاع أن اللغة أدق من قواعدها ، وأن الذوق أصدق من أجروميتها ، وأن اللغة أوسع من معاجمها ، وأن التقيد بما ورد منها فى المعاجم القديمة ينقص من قدرتها على

التطور والنمو . وإذا قيل إن اللغة العربية كما عرفها الأصمعى تكفى حاجات المدنية كلها ، الحديثة منها والقديمة ففى هذا تجاوز كبير . وإذا قيل إن اللغة العربية أغنى اللغات فان ذلك كان صحيحا يوما من الأيام وليس من المستحيل على اللغات غير المقيدة أن تصبح أغنى من العربية وأوسع منها . وعلى ذلك يكون التقيد بما فى المعاجم افقارا للغة العربية من غير شك .

جمع التكسير

هذا باب من أصعب الأبواب فى العربية . ولم يوفق أحد إلى وضع نظام معقول يهتدى به المتكلمون فى معرفة الجمع الصحيح . حتى أنه ليخيل إلى الإنسان أن خير وسيلة لمعرفة الجموع أن تحفظ الكلمة وجمعها معا . وهذا بالطبع عمل مرهق ولا داعى له . الواقع أن القواعد التى وضعها النحاة لجمع التكسير لايفيد المتعلم منها شيئا . وأكثرها مطرد فى عدد قليل من الكلمات . وأكثرها مقيد بشروط كثيرة تجعل من الصعب على المتكلم أن يطبقها دون التفكير فى القاعدة وتفاصيلها . وسأحاول أن أضع قواعد لجمع التكسير أقل عددا وأيسر على المتعلمين من القواعد القديمة .

يمكن تقسيم صيغ التكسير إلى أربع مجموعات . الجموع المشهورة والجموع القياسية والجموع التى ترد كثيرا وجموع أخرى قليلة الورود .

١ ـ الجموع المشهورة :

هذه تبقى على حالها مثل رجال ونسوة وإبل وحمر وبيض وسود .

٢ ـ الجموع القياسية :

هذه واجبة الاتباع مثل :

(أ) بحث وبحوث . ولا داعى لقصر هذا الباب على ما هو صحيح العين . ذلك أن سيف تجمع على سيوف وبيت على بيوت . والذوق يأبى أن يجمع ثوب على هذه الصيغة .

(ب) الباغى تجمع على بغاة قياسيا دون استثناء .

٣ ـ الجموع الكثيرة الورود :

هذه تفضل على غيرها من الصيغ إن وجدت مثل :

(أ) صيغة أفراد : هذه أكثر الصيغ ورودا وخاصة فى الثلاثى[1] . ويمكن أن نجعل هذه الصيغة عامة فى ما لا يكون له جمع واضح .

(ب) صيغة ذخائر : وهى تكاد تكون مطردة فى عدة أبواب وعندى أن صيغة أقارب وصغائر ومآثر يصح أن تعد من هذا الباب إذ لا يفرقها عن ذخائر

(١) انظر بحث الأستاذ محمد فريد أبو حديد فى المجلد التاسع من مجلة مجمع اللغة العربية .

شئ إلا حين نردها إلى أصل الفاء والعين واللام . ولا داعى لهذا الاعتبار فى صيغ الجمع والصيغة فى جوهرها فتحتان وألف تليها كسرة .

(ج) صيغة شفعاء : هذه الصيغة مطردة فى مثل شفيع وعالم . حتى تكاد تكون قياسية فيهما وخاصة إذا كانت الكلمة تدل على صفة . أما إذا دلت على عين مثل قميص وقضيب وسرير أو رغيف فلا تكون هذه الصيغة صالحة وكذلك لا يجمع عليها قتيل لأن هذه الكلمة لا تدل على صفة بل تدل على شئ بعينه ومع ذلك لا أرى ما يمنع من جمع قتيل وأسير ومريض على هذه الصيغة .

(د) صيغة أنبياء : هذه الصيغة مطردة فى مثل نبى ودعى.

(ه) صيغة بلاد : كثيرة الورود على غير نظام ويحسن أن تظل سماعية .

٤ ــ أما الصيغ الأخرى فهى قليلة الورود وتظل سماعية مثل :

الدواهى والأشدة والأعزاء . وأغذية وغلمان وقطاع ولا داعى لوضع قواعد خاصة لهذه الصيغ ، ولا داعى للتفريق بين جموع القلة وجموع الكثرة التى لم يلتزم بها أحد من الكتاب أو الشعراء .

العـــدد

مشكلة العدد أكبر مشاكل اللغة العربية . ولا غرابة فى ذلك فالعرب لم يكونوا أمة حساب قال عنهم ... رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس من المعقول أن تظل قواعد العدد على ماكانت عليه بعد أن بلغ الحساب ما بلغه من شأن فى الحضارة الحديثة

وهناك أمور يجب أن لا نبقى عليها . من ذلك التفريق بين القلة والكثرة والعرب كانوا يعدون ما فوق العشرة كثرة وكانوا يعدون المائة بعير ثروة وكانت دية الملك ألف بعير وهى أقصى ماتصوروه . وكذلك يجب أن نتخلص من القول بأن الصحيح فى اللغة العربية أن نقول سبعة عشر ومائة وألف . ولو كان هذا صحيحا ماكان واجبا علينا أن نتبعه . والواقع أن هذه الطريقة لم تتبع إلا فى كتب التاريخ حيث كانت الحوادث تتوالى سنة بعد سنة . فاذا انتهت سنة ثلاثين بعد المائة قالوا دخلت سنة إحدى وثلاثين بعد المائة . ولم يلتزم العرب بذلك فجميع كتب السيرة تقول خرج « صلى الله عليه وسلم » يوم بدر فى ثلاثمائة وأربعة عشر نفرا (أو نحو ذلك) .

ومن صعوبات العدد اختلاف الإعراب والجنس وأن بعض المعدودات يكون مفردا وبعضها جمعا . فنقول مائة رجل . وخمسة رجال وعشرين رجلا . وخمس نساء . وخمس عشرة امرأة وقالوا أن الصحيح

أن تقول مائة درهم ونصف درهم بدلا من مائة درهم ونصف . كل هذا يعوق الانطلاق عندما يعرض العدد للمتكلمين .

والواقع أن العدد فى جميع اللغات فيه شذوذ وبدائية ليس من السهل التخلص منها ولكن التعقيد فى العدد فى اللغة العربية يجعل الحساب صعبا جدا .

وليس لهذه المشكلة حل إلا أن نضع قاعدة عامة للعدد تجعله دائما على هيئة واحدة فتذكر المعدود مسبوقا بكلمة (من) ونقدر كلمة عدد بعد ذلك فنقول دخل المدارس من الطلاب (عدد) مليونين وثلاثمائة وخمسة عشر ألفا وأربعمائة وخمسة . على الجر دائما بإضافة كلمة عدد المقدرة اليه فلا يكون هناك اختلاف فى الإعراب أو الجنس . هذا إذا كان العدد مكتوبا . أما إذا أردنا قراءة الأرقام فلا مفر من جعل العدد مبنيا على السكون فى كلمات مائة وألف ومليون فتقـول دخل المدارس من الطلبـة ٢,٣١٥,٤٠٥ تقرأ هكذا . اثنين مليون وثلاثمائة وخمسة عشر الف وأربعمائة وخمسة . على ما يشبه الحكاية وكأن الرقم مستقل لا علاقة له بالمعدود .

على هذا النحو لا تكون هناك مشكلة لعدد . ومن أراد أن يبقى على القواعد العربية الصحيحة فليكن ذلك فى مثل سبع ليال وثمانية أيام . هذا تغيير جرىء ولكنه فى ما أرى الحل الوحيد لمشكلة العدد .

محمد كامل حسين
عضو المجمع

